الخليج

اقتصاد, آراء وتحليلات

4 يوليو 2010 02:10 صباحا

الاستراتيجية الخليجية لتأمين الموارد

الكاتب

أيمن علي

تتزايد في السنوات الأخيرة أهمية منطقة الخليج بين ما تسمى الاقتصادات الصاعدة في العالم، ليس فقط كمصدر للمواد الخام وإنما كمحرك اقتصادي للنمو العالمي . وتعززت تلك الأهمية أكثر مع الأزمة العالمية الأخيرة التي ضربت الاقتصادات المتقدمة تقليدياً وكان تأثيرها أقل ضرراً على الاقتصادات الصاعدة . من هنا تكثر الدراسات والتحليلات التي تتناول المنطقة وجوانب اقتصادها المختلفة .

واطلعت حديثاً على دراسة صدرت عن وحدة تحليل معلومات الايكونوميست بعنوان: مجلس التعاون الخليجي 2020: موارد للمستقبل، تبحث في توفر موارد الكهرباء والمياه والغذاء لسكان دول المجلي بعد عقد من الزمان مع توقع زيادة عددهم بنسبة 30 في المائة إلى أكثر من خمسين مليون نسمة . ولأهمية الدراسة رأيت أن أعرضها للقراء في هذا المقال .

تعتمد الدراسة على البيانات والمعلومات المتوفرة من مصادر رسمية وشبه رسمية يتم تحليلها والاستناد إلى مقابلات أجراها فريق البحث مع مجموعة من الاقتصاديين والأكاديميين والخبراء المعنيين بمجال الموارد في المنطقة . ومع أن دول مجلس التعاون الخليجي تدرك تلك التحديات بالفعل، وتتبنى حكوماتها سياسات لمواجهتها، إلا أن هناك حاجة لزيادة الوعي بها عبر نقاش موسع تسهم الورقة البحثية تلك في جعله نقاشاً مستنداً إلى معلومات وتحليلات معمقة . إذ من شأن النقاش أن يسهل تنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات كما يسهم أيضاً في طرح حلول لأي عقبات تعترضها .

تقدر الدراسة أن دول الخليج الست ستشهد في السنوات العشر المقبلة زيادة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي (نمو الاقتصاد) وكذلك في عدد السكان . وبحلول عام 2020 سيصل تعداد سكان المنطقة إلى 53. 5 مليون نسمة، أي بزيادة بنسبة 30 في المائة عن عدد السكان عام 2000، كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بنسبة

. 56 في المائة في المتوسط في تلك الفترة

وسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 6 .341 مليار دولار عام 2000 إلى نحو تريليون . دولار العام الجاري (2010) على أن يصل إلى نحو 2 تريليون دولار عام 2020

لكن تلك التوقعات الإيجابية تحمل في داخلها مخاطرها أيضاً، من آثار جانبية سلبية مثل نقص إمدادات الكهرباء . (وارتفاع الأسعار، خاصة أسعار مياه الشرب والأغذية (التي تستورد في أغلبها

ومن التحديات الأساسية أمام دول المنطقة في العقد المقبل إدارة موارد الطاقة والمياه والغذاء، بما يضمن استمرار مستوى المعيشة المرتفع والنمو المستدام في الوقت ذاته . وتتخذ دول الخليج بالفعل خطوات للحفاظ على الموارد وصيانتها، من بينها إجراءات ترشيد استهلاك الكهرباء والاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والاستثمار في . تحلية مياه البحر وترشيد استهلاك المياه وشراء أو تأجير أراضي زراعية في الخارج لإنتاج الغذاء

ولكي تنجح تلك السياسات يأتي هنا دور زيادة الوعي بها وابتكار الحلول لأي عقبات تواجه تنفيذها . فعلى سبيل المثال لا تزال هناك بعض السلوكيات التي بحاجة لتغيير، منها ما يتعلق بترشيد استهلاك المياه، بما في ذلك تقليل الدعم الحكومي . كما أن البنية الأساسية لمصادر جديدة للكهرباء والمياه تحتاج لاستثمارات هائلة، بالإضافة إلى اللغط . السياسي المحيط بمسألة الأرض الزراعية في الدول الأخرى

وتتمتع دول الخليج بنعم حباها بها الله في أصول طبيعية مميزة، ورغم تنويع النشاط في الاقتصادات الخليجية إلا أنه لا تزال هناك مساحة لتعظيم الاستفادة من تلك الأصول المميزة . ومع أن دول المنطقة لديها فائضاً تجارياً كبيراً حالياً، إلا أن ذلك الفائض يمكن أن يضمحل مع زيادة استيراد الأجيال المقبلة، نتيجة زيادة السكان، لمتطلباتها واستهلاكها أقدر . أكبر من الموارد المتوفرة في المنطقة بدلاً من تصديرها

وتستعرض الدراسة التحديات التي تواجه دول الخليج بالنسبة للموارد الرئيسية الثلاثة، ثم تقترح بعض الإضافات للسياسات الحالية . فبالنسبة للطاقة، تقدر أن دول المنطقة ستواجه تحديا في إدارة الاستهلاك المحلي لموارد الطاقة والزيادة الكبيرة فيه مع زيادة عدد السكان وتوفير قدر كاف للتصدير للحفاظ على الدخل مع الأخذ في الاعتبار عوامل التغير المناخي والتزاماتها بالحد من التلوث البيئي . لذا يجب ألا يقتصر التركيز على التوسع في النفط والغاز، بل على زيادة حجم قطاع المشتقات، إذ إن التوسع في التكرير سيزيد من عائدات التصدير إلى جانب تلبية احتياجات الطلب . المحلي المتزايد

وترى الدراسة أن فرص تحقيق ذلك جيدة جداً، فرغم أن اقتصادات المنطقة ستظل معتمدة على الطاقة إلا أن هناك آفاقاً لجعل استخدامات الطاقة أكثر كفاءة وترشيد الاستهلاك عبر تغيير نمط حياة السكان وإصلاح نظام الدعم . الحكومي وابتكار أنظمة جديدة للبناء والمواصلات موفرة للطاقة وترشد الاستهلاك

وبالنسبة للمياه، تقول الدراسة إن هناك حاجة للاهتمام بالحفاظ على مصادرها القليلة وصيانتها مع زيادة السكان والحد من إهدار الموارد القليلة المتوفرة . ومع أن مسألة إصلاح نظام الدعم الحكومي تشكل عقبة سياسية، فإن هناك . فرصاً لتطوير تكنولوجيا جديدة لإنتاج المياه مثل الابتكارات التكنولوجية في سبل تحلية مياه البحر

أما بالنسبة للغذاء، فإن الاعتماد التقليدي على استيراده يدفع نحو تدبر سبل غير تقليديه لضمان توفره وصيانة الأمن

الغذائي للأجيال المقبلة . وتركز السياسة الحالية على شراء أراض زراعية في دول أخرى أو تأجيرها لمدد طويلة، خاصة في إفريقيا . ومع أن هناك تكاملاً اقتصادياً جيداً بين القدرة الاستثمارية لدول الخليج والإمكانيات الزراعية للدول الإفريقية إلا أن هناك جدلا حول تلك الاستثمارات يتطلب إدارة حصيفة ومدخلاً شديد الحساسية . ويكاد يجمع من استندت الدراسة إلى مقابلات معهم على أن

. السبيل الأفضل لتحقيق تلك السياسة هو التشارك في المحصول بين الدول المستثمرة والدول المنتجة

خبير اقتصادي *

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©